

قد لا يكون من المبالغة في القول إن حرية تداول المعلومات في مصر هي بمثابة الحل لكثير من مشاكل الوطن الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، لأن تداول المعلومات ببساطة يعني تحقيق المزيد من الإفصاح والشفافية، بما ينطوي على ذلك من مزيد من المشاركة السياسية وبالتالي مزيد من القدرة على توصيف مشكلات المجتمع وما يستوجبه ذلك من سياسات لحلها. ومع ذلك فقانون حرية تداول المعلومات لا يصدر، رغم تعالي الأصوات من كل الأطراف غير الحكومية لإصداره.. ورغم الإيجابيات العديدة التي لا تحصى لإقراره بحيث يكون ملزماً لكل مسئول على الشفافية والإفصاح عما تحويه خزائنه من معلومات، وإلا فالعقوبات الرادعة تنتظره في حال مخالفة نصوص هذا القانون، الذي سيضع في الاعتبار مصلحة الوطن العليا، دون مزايدة على الحق الإنساني في المعرفة.. في هذا التحقيق نحاول تلمس أسباب التعطيل ودوافعه، ونرصد آراء مختلف الأطراف من إعلاميين، وناشطي المجتمع المدني، وأكاديميين، وممثلي القطاع الخاص، وأخيراً ممثلي الدولة، حول تداعيات التعطيل، والآثار التي يمكن أن تترتب على خروجه للنور...

تحقيق:

رمضان أبو إسماعيل

الدستور المصري يجيز الحق في تداول المعلومات

القانون لا يحمي هذا العمل ق.ولا يجرم تعطيله



وأضاف أن حق تداول المعلومات موجود في قانون تنظيم الصحافة الصادر عام 1980، وأيضا في القانون رقم (96) لسنة 1993، لكن المشكلة الحقيقية أن المواد التي تنص على حرية تداول المعلومات تكاد تكون معطلة، ولم تضع جزاءً على من يخفي أو يحجب المعلومات، وبالتالي صار تداول المعلومات حبراً على ورق، ولم يحصل المواطن أو الصحفي على المعلومات الكافية له، لذلك لابد من قانون جديد ينظم المسألة ليكون خطوة متقدمة لصالح النهوض بالمجتمع واحترام المواطنة وتأكيد ممارسة الحرية.

ومن جانبه، يؤكد الناشط الحقوقي **نجاد البرعي** -مدير المجموعة المتحدة «محامون مستشارون قانونيون»- أن إعاقة تداول المعلومات باتت تشكل عقبة أساسية أمام المواطنين بمختلف أطيافهم؛ لأن غياب المعلومات يهدد سير الأمور كلها بشكل قويم، وأنه على الرغم من أن الدستور يجيز الحق في تداول المعلومات، إلا أن البناء القانوني المصري لا يتضمن أي نصوص تحمي أو تنظم هذا الحق برغم أهميته البالغة، موضحاً أن الضرورة أصبحت ملحة لوجود قانون حرية تداول المعلومات، على أن يأتي هذا التشريع متوافقاً والرؤية المجتمعية التي صدمها مشروع القانون الذي سريته بعض الجهات الحكومية قبل 3 سنوات، لما جاء به من مفاجآت غير سارة لكل المهتمين بالقضية؛ لأنه يكرس حق السلطة التنفيذية في حجب المعلومات.

ويلفت إلى أنه في مواجهة هذا المشروع الكارثي سارع الفاعلون في المجتمع المدني بالتعاون مع كبار الخبراء المعنيين بقضية تداول المعلومات، لصياغة مشروع للرد على مشروع الحكومة، وبالفعل تمت صياغة مشروع متكامل لقانون حرية تداول المعلومات بعد عشرات الجلسات التشاورية، وبالفعل كان من المنتظر أن تتم مناقشة مشروع القانون المقترح من المجموعة المتحدة في البرلمان الدورة الحالية، تمهيداً لإقراره لكونه أصبح حاجة مجتمعية، خاصة أن ما تطرحه الحكومة من معلومات للتداول شحيحاً للغاية، مما يترتب عليه انتشار الشائعات وغلبة حالة من اللامبالاة وفقدان الثقة بين المواطنين.

ويقول البرعي إن المجموعة قامت بإرسال نسخة من



مكرم محمد أحمد: حق تداول المعلومات موجود بقانون تنظيم الصحافة الصادر عام 1980، لكن المشكلة أن المواد التي تنص على حرية تداول المعلومات تكاد تكون معطلة، ولم تضع جزاءً على من يخفي أو يحجب المعلومات.



نجاد البرعي: على الرغم من أن الدستور يجيز الحق في تداول المعلومات، إلا أن البناء القانوني المصري لا يتضمن أي نصوص تحمي أو تنظم هذا الحق برغم أهميته البالغة.



سعد هجرس: لا يمكن تحقيق معدلات نمو مرتفعة في ظل غياب الشفافية وعدم وجود قانون ينظم تداول المعلومات؛ لأن هذا التعميم لا يخدم إلا الفساد والممارسات الاحتكارية.



د. منار الشورجي: في كل مكان بالعالم كانت السرية والتعميم هما المفتاح لأغلب الأمراض السياسية من الفساد المالي والسياسي إلى القضاء على الديمقراطية ذاتها.

فحسب بل تم الاعتراض على عدم تحديد المشروع المقترح لمفهوم الأمن القومي والمصلحة الوطنية، وتركها عرضة للمط في حالة رغبة الحكومة في عدم الإفصاح عن معلومة بعينها.

ويلفت نقيب الصحفيين إلى أنه تعهد لأعضاء نقابته بأنه سوف يجتهد لإقرار قانون يحقق حرية تداول المعلومات، وهذا ما يسعى وراءه من خلال تكوين مجموعات قوية للضغط على الحكومة لإعادة صياغة مشروع قانون حرية تداول المعلومات، يكون الأصل فيه الإباحة وليس المنع، ويتسم بالسهولة والبساطة، ويتكون من عدة مواد بسيطة، ويحدد لكل محافظة مسئول عن المعلومات يرأسهم مسئول على مستوى الدولة كلهم في هيئة مستقلة، تكون مسئولة عن تنفيذ القانون بإتاحة ونشر المعلومات عدا التي تتعلق بأسرار القوات المسلحة والأمن القومي، بحيث يلزم القانون مسؤولي المعلومات أن يقوموا بتوفير المعلومات المطلوبة في ظرف ثلاثة أيام، وإلا فإنه من حق الطالب اللجوء لقاضي الأمور المستعجلة.

يرى نقيب الصحفيين، **مكرم محمد أحمد**، أنه من العجب العجائب أن تجد الحكومة في الوقت الذي تردد تمسكها بالديمقراطية والشفافية، وحرصها على محاربة الفساد ومحاكمة كل من ينشر أخباراً غير موثقة، تجدها في الوقت ذاته تمتنع عن إصدار قانون للمعلومات يوفر للجميع -وعلى رأسهم الصحفيون- حق الحصول على المعلومات، مؤكداً أن الحكومة تمتنع عن إصدار هذا القانون في الوقت الذي تتعامل عشرات الدول -نامية كانت أم متقدمة- مع معلوماتها وفق تشريع واضح يحدد المسؤوليات ويضع العقوبات، ويحقق حرية تداول المعلومات بما يحقق بدوره الشفافية ومحاربة الفساد.

ويشير إلى أن الحكومة سبق أن طرحت مشروع قانون حرية تداول المعلومات في 2007، وتم طرحه للنقاش المجتمعي، إلا أنه واجه ردة فعل رافضة لما تضمنه القانون من غموض غير مبرر، وإصرار حكومي على تعقيد الأمور بإنشائه لهيئة عليا تكون متحكمة في المعلومات على مستوى الدولة -وهو ما يجعل البيروقراطية هي الحاكمة في هذا الأمر- ليس هذا

مشروع قانون حرية تداول المعلومات -الذي شارك في إعداده مجموعة من الخبراء وأساتذة القانون- إلى العديد من المسؤولين، من بينهم الدكتور مفيد شهاب وزير الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية، الذي أبدى ترحيبه بهذا المشروع، وأرسل إلى المجموعة خطاباً يؤكد فيه أنه يتابع هذا القانون بشغف، علماً بأن اللجنة التي قامت بصياغة مشروع القانون تتكون من الدكتور المهندس رأفت رضوان، رئيس الهيئة العامة لمحو الأمية، والدكتور محمد شوقي السيد، المحامي بالنقض وعضو مجلس الشورى، والدكتورة ليلي عبد المجيد، أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة، والإعلامي سيد علي نائب رئيس تحرير الأهرام، وأخيراً، نجاد البرعي المحامي بالنقض ورئيس المجموعة المتحدة.

ويشير البرعي إلى أن فلسفة مشروع القانون تتمثل في أن الأصل هو الحصول على المعلومات وتداولها، وأن منع التداول يشكل استثناءً لا يجب التوسع فيه، وأن الجهات المخاطبة بالقانون ملتزمة بأن تعين موظفًا مسئولًا عن توفير المعلومات، وإلزام بعض الجهات بنشر تقارير دورية عن معلومات محددة، وإنشاء لجنة مستقلة تقوم على توفير المعلومات والعمل على نشرها، كما يقوم على وضع عقوبات جنائية على كل من يخالف نصوص القانون، تصل للسجن المشدد.

ويرى الكاتب الصحفي **سعد هجرس** -مدير تحرير جريدة العالم اليوم- أن الحاجة أصبحت ماسة لإقرار قانون حرية تداول المعلومات، فبدون القانون لا يمكن اتباع آليات المساءلة والحوكمة والشفافية والإفصاح في التعامل مع مختلف القضايا الحياتية، مشيرًا إلى إن لا توجد دولة في العالم لا يوجد بها قانون لتنظيم تداول المعلومات، وأنه من المؤسف أن 11 دولة إفريقية يوجد بها تشريع لتنظيم تداول المعلومات، وأنه لا يوجد إعلام واع بدون المعلومات، وأنه من غير المنطقي محاسبة الإعلاميين على الأخبار المجهلة في ظل غياب الشفافية والإفصاح.

ويقول: إنه لا يمكن تحقيق معدلات نمو مرتفعة في ظل غياب الشفافية وعدم وجود قانون ينظم تداول المعلومات؛ لأن هذا التعتيم لا يخدم إلا الفساد



د. شريف دلاور: إقرار حرية تداول المعلومات يعني زيادة في حجم الاستثمارات، سواء الأجنبية أو الوطنية منها؛ لأن المستثمر لا يطمئن على استثماراته في سوق تغيب عنه الشفافية والإفصاح.



د. عالية سليمان: المجتمع المصري ليس بحاجة إلى المزيد من القوانين، بل في حاجة إلى تفعيل ثقافة الشفافية والإفصاح في مختلف مجالات الحياة، لأنه من الممكن أن يصدر قانون حرية تداول المعلومات ولا يترتب عليه التداول الذي نتشدد.



عادل العزبي: لا بد من إلزام الجهات التي تستأثر بالمعلومات بالإفصاح عما لديها، وذلك لن يتأتى إلا بتشريع قانون يرتب نوعيات مختلفة من العقوبات المالية في حالة تعمد إخفاء معلومة.



د. ماجد عثمان: إقرار قانون لحرية تداول المعلومات أمر في منتهى الأهمية، لما يمكن أن يترتب عليه من حلول لجزء كبير من المشكلات التي تعانيها مصر الآن.



قانون حرية تداول المعلومات إلى الآن، وهذا لا يعني أبداً أن نرضي بهذا الموقف الحكومي، بل ينبغي أن تتحرك مؤسسات المجتمع المدني وشركاؤها من القطاع الخاص، لتشكيل جماعات ضغط لإلزام الحكومة على تغيير موقفها بوضع المشروع على أجندة البرلمان. لافتاً إلى أنه يجب وضع تشريعات جادة تؤسس لنظام قانوني واضح المعالم يلزم الجانب الحكومي بتوفير المعلومات، ويرتب عقوبات رادعة في حال عدم التنفيذ تصل للعزل من الوظيفة والحبس.

وتؤكد الدكتورة **منار الشوربجي** -أستاذة العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية- أن موضوع حرية تداول المعلومات وإصدار قانون بشأنها يعد من أكثر الموضوعات على الإطلاق ارتباطاً بمكافحة الفساد؛ لأن الفساد بطبيعته لا يمكنه أن يعيش في النور، وبالتالي فإن حرية المعلومات هي خصمه اللدود، لذلك فإنه في كل مكان بالعالم كانت السرية والتعتيم هما المفتاح لأغلب الأمراض السياسية من الفساد المالي والسياسي إلى القضاء على الديمقراطية ذاتها.

والممارسات الاحتكارية، وأن هذا الأمر ينطبق أيضاً على المجال السياسي، لافتاً إلى أن تاريخ مصر مع مشروعات قانون حرية تداول المعلومات هو تاريخ حافل بالإخفاقات، وأنه قد سبق أن طرحت هيئة حكومية مشروعاً لقانون المعلومات للنقاش خلال ندوة بمكتبة الإسكندرية، وليتها ما طرحته لأنه كان مشروعاً بالغ السوء، لذلك كان مثار استعجاب كل الحضور بمن فيهم أعضاء بارزون في الحكومة، مما أدى إلى سحب المشروع وتحرك بعض الفاعلين في المجتمع المدني لصياغة مشروع بديل.

ويشير هجرس إلى أن الأزمة ليست في وجود المشروع؛ لأنه ما أسهل أن يتم صياغة التشريع في ساعات معدودة، وللحكومة تجارب عديدة في صياغة تشريعات وإقرارها في ساعات، لكن الأزمة تكمن في المواصفات، التي ينبغي أن يتسم بها هذا التشريع الهام، من ديمقراطية وقدرة على توفير أكبر قدر من الحماية للحق في تداول المعلومات. ويؤكد أنه باستعراض أجندة البرلمان في دورته الحالية يتضح أنه لا وجود لمشروع

وتوضح الشوربيجي -في دراسة لها- أن هناك أموراً ثلاثة ينبغي أن يضعها هذا القانون في الاعتبار، أولها، أن يتوسع في تعريف المعلومات المسموح بتداولها، وثانيها، تحديد الأشخاص الذين يحق لهم الحصول عليها، وثالثها، القيود والمعايير التي يتم على أساسها حجب المعلومات. مشيرة إلى أنه فيما يتعلق بطبيعة المعلومات، لا بد أن يشمل تعريفها كل ما له علاقة بالمجال العام، بما في ذلك الوثائق الحكومية، وفيما يتعلق بتحديد الأشخاص، لا بد أن يكون الحق في المعلومات مكفولاً لكل المواطنين، أما القيود، فإنه لا بد أن تكون هناك اعتبارات تتعلق بالأمن القومي تمنع الإفراج عن المعلومات، ولأن التجربة تدل على أن هذا المفهوم يستخدم كذريعة في يد الحكومات لحجب المعلومات، لا بد أن يعرف القانون هذه المصطلحات تعريفاً دقيقاً.

وتلفت إلى أنه من الضروري لكي تستقيم العلاقة بين الحكومات والأفراد أن يصبح من حق طالب المعلومات -وفقاً للقانون- أن يلجأ للقضاء إذا ما رفضت الحكومة طلبه، لتكون الحكومة مطالبة بأن تثبت أن رفضها الإفصاح عن هذه المعلومات يستمد من خطورة ذلك على الأمن القومي، مطالبة المجتمع المدني بضرورة مواصلة الضغط على الحكومة للاستجابة لهذه الضغوط بإقرار قانون حرية تداول المعلومات في أقرب وقت، خاصة أن التجارب الدولية تذهب إلى أن الشعوب لا تحصل على حرية المعلومات برضا الحكومات، بل بممارسة ضغوط قوية ترغم الحكومات.

ويقول الدكتور **شريف دلاور** -الخبير الاقتصادي- إن الظروف مواتية للغاية لإصدار قانون حرية تداول المعلومات ليكون ضماناً لخلق نوع من التوازن لكشف الفساد، خاصة أن الحكومة أخذت على عاتقها تعقبه بكل السبل المتاحة، ومن ثم فإن المؤشرات تذهب إلى أنه من الممكن أن يتم وضع مشروع قانون المعلومات على أجندة البرلمان في دورته الحالية، لكن هذا الأمر يثير عدداً من التساؤلات، أولها عن شكل القانون الذي تميل إليه الحكومة وسوف يوافق عليه البرلمان، وثانيها يتمثل في مدى توافق رؤية الحكومة مع متطلبات الواقع ورغبات المجتمع، وثالثها حول الأسباب التي تمنع الحكومة من الإفصاح عن نيتها بشكل واضح حيال هذا

الموضوع لوضعه في بؤرة الاهتمام المجتمعي.

ويضيف أنه من المؤكد سوف يصاحب مناقشة هذا القانون خلافات عديدة حول القيود التي ستحاول الحكومة وضعها على الإتاحة والتداول للمعلومات، وذلك بعدم النص على تعريفات جامعة مانعة للأمن القومي والمصلحة العامة، ليترك الأمر لتفسيرات القائمين على تنفيذ القانون، ومن ثم فإن الخلاف شيء طبيعي؛ لأن القانون ليس أبدي، وما يصلح اليوم ربما لا يصلح غداً، ومن ثم لا مانع أبداً من إقرار قانون بقيود على الإتاحة، ليكون مجرد بداية يتم البناء عليها، خاصة أن الأجهزة التنفيذية غير مستعدة، بما هي عليه الآن، لوضع نظام واضح لحرية تداول المعلومات.

ويتمني د. دلاور أن يأتي القانون المنتظر بسيطاً وواضحاً في تفصيله لشكل المعلومات التي من الممكن أن يتم تداولها ومحتواها، وفي حالة المنع لا بد من التحديد حتى تتضح الأمور، فيتم تعريف الأمن القومي مثلاً بدقة لا تسمح بوجود خلاف على التفسير، لكي يحقق القانون حرية حقيقية لتداول المعلومات بما يعنيه ذلك من شفافية وإفصاح وقدرة على المساءلة، مؤكداً أن إقرار هذا القانون ترتبط به آثار اقتصادية إيجابية للغاية؛ لأن إقرار حرية تداول المعلومات يعني زيادة في حجم الاستثمارات سواء الأجنبية أو الوطنية منها؛ لأن المستثمر لا يطمئن على استثماراته في سوق تغيب عنه الشفافية والإفصاح، وربما يفسر هذا الوضع التجاء العديد من رجال الأعمال إلى استثمار أمواله في الخارج.

بينما ترى الدكتورة **عالية سليمان** -الشريك الرئيسي في شركة AIT للاستشارات، وعضو مجلس إدارة الجمعية المصرية لشباب الأعمال- أن المجتمع المصري ليس بحاجة إلى المزيد من القوانين، بل المجتمع في حاجة إلى تفعيل ثقافة الشفافية والإفصاح في مختلف مجالات الحياة لأنه من الممكن أن يصدر قانون حرية تداول المعلومات ولا يترتب عليه التداول الذي نشده؛ لأن ثقافة المجتمع لا تقوي رغبات الأفراد في الحصول على المعلومات، وذلك على الرغم من أن هذه المعلومات تؤدي وظيفة مهمة للغاية في حياة الأفراد، حيث تختصر المعلومة المسافات والأزمنة لتصل إلى حلول للمشاكل. وتؤكد أنه مع زيادة الاعتماد على وسائل الاتصالات

الحديثة أصبحت المعلومات ليست فقط مصدراً للتيسير على المواطنين في العلم بالأمور الضرورية التي تهمهم، بل أصبحت أداة للحكم الرشيد ومصدراً للثروة إذا ما تم استغلالها على النحو المطلوب، فامتلاك المعلومات أصبح ميزة تنافسية في اقتصاديات الدول، موضحة أنه على الحكومة أن تسعى لتهيئة المناخ العام لإدراك حرية تداول المعلومات دون الحاجة إلى إقرار قانون قد يترتب عليه المزيد من حجب المعلومات.

وتطالب د. عالية سليمان بضرورة السعي الحكومي لإتاحة المعلومات لأكبر قدر ممكن من المواطنين، وضمان أن يتم ذلك في ظل آليات لا تتسم بالتعقيد وارتفاع التكلفة، ونشر الوعي بأهمية الحق في المعلومة كأحد ضمانات الحكم الرشيد والشفافية والشفافية القائمة على المصداقية بين المواطن والمؤسسات والحكومات، حتى يتحول الحق إلى ثقافة تكفل تحققها بإرادة خالصة وبقناعات تامة من القائمين على ممارسة هذا الحق، والتمكين من استخدام المعلومة، وليس فقط إتاحتها، حتى تنتقل المعلومة من وظيفتها المعرفية وتتحول إلى أداة لتحقيق الاستفادة.

فيما يرى **عادل العزبي** -نائب أول شعبة المستثمرين بالاتحاد العام للغرف التجارية- أن الثقافة المصرية تميل إلى الإخفاء، وبالتالي ليس لدى المواطن ثقافة الإفصاح عما لديه من معلومات أو وقائع أو وثائق، بل لا يتورع عن نشر الإشاعات والأكاذيب، التي تخدم أهدافه وتتنفق ومعتقداته، مشيراً إلى أنه على مستوى المواطن العادي أو موظف الدولة أو المتعاملين في القطاع الخاص، الكل يتفنن في إخفاء كل ما لديه من معلومات وبيانات، خاصة ما يتعلق منها بعمله، تحت مقولات تاريخية جاهلة لا تستند إلى علم ولا إلى منطق سليم. ويؤكد أن ثقافة الإخفاء السائدة بين المصريين تنعكس آثارها السلبية على استبيانات الرأي والبحوث الإحصائية، التي تخرج غير معبرة عن الواقع، سواء الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي؛ لكونها غير مستمدة من القنوات الحقيقية لدى الجمهور، وهذا بدوره يؤدي إلى سياسات غير مجدية وقرارات غير معبرة عن الحاجة الحقيقية، لافتاً إلى أنه في ظل سيادة هذه الثقافة لا بد من إلزام الجهات التي تستأثر

بالمعلومات بالإفصاح عما لديها، وذلك لن يتأتى إلا بتشريخ قانون يرتب نوعيات مختلفة من العقوبات المالية في حالة تعمد إخفاء معلومة تحتاجها دراسة معينة، أو إجراء معين سواء إعلامياً أو علمياً أو إحصائياً.

ويشدد العزبي على أنه من هنا تبرز الحاجة الماسة إلى أهمية وجود تشريع خاص بحرية تداول المعلومات أو الإفصاح عن المعلومات حتى يمكن مجازاة ما يحدث في العالم من تطور وتقدم في المجالات المختلفة، موضعاً أنه لا يمكن القول بأن مصر تستند في تصرفاتها إلى قواعد الشفافية والإفصاح، بل مازالت في بداية هذه المرحلة، لكن الأمل معقود على عدد من منظمات المجتمع المدني، التي تمتلك القدرة على إحداث تغيير إيجابي في اتجاه تحري قواعد الشفافية والإفصاح، بما ينطوي عليه ذلك من تغيير في ثقافة التعامل مع المعلومات، وربما يستغرق ذلك من 3 - 5 سنوات من الجهد المتواصل.

أما الدكتور **ماجد عثمان** -مدير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء- فيعترف بأن إقرار قانون لحرية تداول المعلومات أمر في منتهى الأهمية، لما يمكن أن يترتب عليه من حلول لجزء كبير من المشكلات التي تعانيها مصر الآن، مشيراً إلى أن القيادة السياسية على قناعة تامة بجدوى هذا القانون؛ لذا كان حرص الرئيس مبارك على تضمينه في برنامجه الانتخابي (2005-2011)، وبالتالي من المؤكد أن يشهد البرلمان في دورته الحالية مناقشة هذا القانون لإصداره قبل نهاية مدة الانتخابات الرئاسية. ويقول د. عثمان: «لكي يؤتي قانون حرية تداول المعلومات الثمار المرجوة منه لا بد أن يأتي ضمن حزمة من الإجراءات، وتشمل خلق ثقافة لدى الناس والمسؤولين للإفصاح وعدم استخدام المعلومات كمصدر للسلطة أو النفوذ، وربما تكون هذه القنوات هي الدافع وراء سعي مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لإصدار تقارير دورية عن حالة المعلومات في مصر، وأن العدد الأول سوف يتناول الفجوة المعلوماتية في مصر، خاصة أن حرية الحصول على المعلومات والإتاحة واحدة من الحقوق الأساسية للإنسان، التي أقرتها الأمم المتحدة منذ الأربعينيات».